الجامعة العربيّة قد تقطع العلاقات التجاريّة مع سوريا

جانب من التظاهرات في ميدان التحرير... أ.ف.ب

تعتزم الدول العربية قطع العلاقات التجارية مع حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وتجميد أصولها، ردا على العنف المستمر في البلاد حيث قال ناشطون إن ٢٤ مدنيا قتلوا أمس.
وأعدت مسودة العقوبات التي ستؤدي إلى تفاقم حجم الأزمة الاقتصادية السورية وعزلة دمشق الإقليمية خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة في القاهرة يوم السبت وتحتاج لموافقة وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعهم الذي يفترض عقده امس الأحد لتدخل حيز التنفيذ.

□ **القاهرة / بي بي سي**

وطبقا للمسودة التي اطلعت عليها رويترز السبت فإن العقوبات ستتضمن حظرا على سفر كبار المسؤولين السوريين ووقف رحلات الطيران إلى سوريا.
كما تضمنت المسودة وقف التعاملات مع البنك المركزي السوري لكن سيتم استثناء السلع الأساسية التي يحتاج اليها الشعب السوري من قائمة العقوبات.
واتخذ الإجراء بعد امتناع دمشق عن السماح باستقبال مراقبين في إطار مبادرة موسعة للجامعة العربية تهدف لإنهاء الحملة الدموية التي يقودها الأسد لإنهاء ثمانية أشهر من احتجاجات قالت الأمم المتحدة إن نحو ٣٥٠٠ شخص قتلوا خلالها.
ورغم تعهد سوريا في وقت سابق الشهر الحالي بسحب الجيش من المناطق المدنية والسماح لدخول مراقبين فقد تواصل العنف ما دفع الجامعة العربية لاتخاذ خطوات انتقامية وأثار انتقادات من جانب تركيا واقتراحات من جانب فرنسا لتدخل إنساني.
وابلغ عن مقتل المئات من الناس بينهم مدنيون وجنود منشقون في سوريا خلال نوفمبر تشرين الثاني الذي يرجح انه أكثر الشهور دموية منذ اندلاع الانتفاضة في مارس آذار التي استلهمت انتفاضات أخرى أطاحت بزعماء تونس ومصر وليبيا.
وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن ٢٧ مدنيا قتلوا في سوريا يوم السبت اغلبهم برصاص قوات الأمن في مدن حمص والقصير.
وأضاف أن منشقين عن الجيش قتلوا ١٢ جنديا في ادلب بشمال البلاد خلال مهاجمتهم قافلة كانت متوجهة لبلدة معرة النعمان، موضحاً أن جثامين ثلاثة جنود اثنان منهم من المنشقين قد أعيدت لذويهم.
وتقول دمشق إن قوى إقليمية ساهمت في تأجيج العنف الذي تلقي باللائمة فيه على جماعات مسلحة تستهدف المدنيين وقواتها الأمنية.
وتمنع سوريا اغلب وسائل الإعلام المستقلة من العمل داخل البلاد مما يجعل من الصعب التحقق من روايات النشطاء والمسؤولين.
ولم يتضح على الفور كيف سينفذ عمليا أي حظر عربي على سوريا.
وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إن بلاده لن تشارك في مشاورات الجامعة العربية واكد أن دولا أخرى من جيران سوريا لها تحفظات بشأن العقوبات.
وأوضح الوزير قائلا "بالتأكيد نحن أبدينا تحفظات على هذه الفكرة خاصة أن العراق دولة مجاورة لسوريا وهناك مصالح. لدينا مئات الآلاف من العراقيين يعيشون في سوريا وهناك مصالح تجارية وتبادل زيارات. لذلك كان عندنا تحفظ حول هذه المسالة وأن هذه المسالة تبقى سيادية وفق سيادة ومصالح كل دولة."
ومضى يقول: "لبنان كانت عندهم الفكرة نفسها والأردن بلد آخر مجاور لديه بعض الاعتراض حول هذه الموضوع."
وكان لبنان واحد من بين بلدين فقط صوتا برفض تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني.
وقال وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور إن بلاده لن تفرض عقوبات على سوريا، بينما بين رئيس الوزراء نجيب ميقاتي أن لبنان ستنفذ قرارات الجامعة العربية لان من مصلحة بلاده الالتزام بالإجماع العربي.
ويترنح الاقتصاد السوري بالفعل بعد أشهر من الاضطرابات وما ساعد على تفاقم الأمر عقوبات أميركية وأوروبية على صادرات النفط والعديد من المشروعات الحكومية.
وتحولت الآن تركيا جارتها الشمالية القوية وحليفتها السابقة ضد الاسد.
وقال نائب رئيس الوزراء التركي علي بابا جان الذي دعي لحضور اجتماع يوم السبت "من المهم للمجتمع الدولي ان يتحرك لحل هذه المشكلة وأن ينقل رسالة قوية إلى الحكومة السورية.
وجاء في مسودة القرار أن الدول العربية ستجمد تمويل مشروعات في الأراضي السورية وأن البنوك المركزية العربية ستراقب التحويلات المصرفية وخطابات الاعتماد للتأكد من الالتزام بالعقوبات.
ولن تتم عرقلة التحويلات التي يرسلها السوريون العاملون في الخارج.
وقال إن العقوبات يجب ألا تؤثر على الحياة اليومية للشعب السوري أو تهدد احتياجاتهم الأساسية مثل الحصول على المياه.
وقد تربط الخطة الفرنسية مراكز مدنية سورية بالحدود التركية واللبنانية وساحل البحر المتوسط أو مطار وتوفير وصول الإمدادات الإنسانية او الأدوية الى المحتاجين إليها.
ولكن فاليري اموس منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية قالت إن إقامة ممرات إنسانية الى داخل سوريا او في مناطق عازلة على الحدود يعد أمرا سابقا لأوانه.
وأضافت "الاحتياجات الإنسانية المعروفة في سوريا في الوقت الحالي لا تستلزم تنفيذ أي من هذه الآليات."
وقالت إن ثلاثة ملايين شخص تأثروا بالانتفاضة الشعبية في سوريا ضد حكم الرئيس بشار الأسد، وان الصليب الاحمر طلب مساعدات لاطعام ١,٥ مليون شخص.
لكن الامم المتحدة قالت انها ليست قادرة على تقييم هذه الاحتياجات بشكل شامل لان العديد من موظفيها الدوليين غادروا البلاد عقب اندلاع الانتفاضة.
وبجانب الاحتجاجات التي تخرج في وجاء التصعيد عقب اقتراح فرنسي بتوفير (ممرات انسانية) يمكن من خلالها نقل أغذية وأدوية لتخفيف معاناة المدنيين.
وقد تربط الخطة الفرنسية مراكز مدنية سورية بالحدود التركية واللبنانية وساحل البحر المتوسط أو مطار وتوفير وصول الإمدادات الإنسانية او الأدوية الى المحتاجين إليها.
ولكن فاليري اموس منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية قالت إن إقامة ممرات إنسانية الى داخل سوريا او في مناطق عازلة على الحدود يعد أمرا سابقا لأوانه.
وأضافت "الاحتياجات الإنسانية المعروفة في سوريا في الوقت الحالي لا تستلزم تنفيذ أي من هذه الآليات."
وقالت إن ثلاثة ملايين شخص تأثروا بالانتفاضة الشعبية في سوريا ضد حكم الرئيس بشار الأسد، وان الصليب الاحمر طلب مساعدات لاطعام ١,٥ مليون شخص.
لكن الامم المتحدة قالت انها ليست قادرة على تقييم هذه الاحتياجات بشكل شامل لان العديد من موظفيها الدوليين غادروا البلاد عقب اندلاع الانتفاضة.
وبجانب الاحتجاجات التي تخرج في اغلبها سلمية فإن مسلحين هاجموا بشكل متزايد اهدافا عسكرية في الاسابيع الاخيرة. ويقول مسؤولون إن ١١٠٠ فرد من قوات الأمن قتلوا منذ اندلاع الانتفاضة.
وقالت وكالة الأنباء السورية (سانا) انه تم تشييع جثامين ٢٢ عسكريا بينهم ستة طيارين قتلوا في هجوم على قاعدة للقوات الجوية بين حمص وبالميرا قبل يومين، قال الجيش انه من تنفيذ "مجموعة إرهابية مسلحة."
وأضاف "هذا الاستهداف المباشر لنخبة من نسورنا البواسل المدربين تدريبا نوعيا على قيادة الطائرات الحربية الحديثة ... هو تصعيد إرهابي خطير يكشف عن الوجه الحقيقي للمخطط الذي يستهدف بنية قواتنا المسلحة بمختلف أنواعها وصنوفها ويؤكد تورط جهات أجنبية في دعم هذه العمليات الإرهابية بهدف إضعاف القدرات القتالية النوعية لقواتنا المسلحة الباسلة."
وتتفق الرواية مع ما تقوله الحكومة من أنها تواجه تمردا مسلحا من قبل مسلحين بدعم من أعدائها وليست حركة سلمية مؤيدة للديمقراطية تستلهم ثورات الربيع العربي التي أطاحت بحكام تونس ومصر وليبيا هذا العام وربما تجبر الرئيس اليمني على الرحيل.
وعرض التلفزيون الرسمي ايضا صورا لآلاف الأشخاص الذين تظاهروا في وسط دمشق تعبيرا عن رفضهم لقرار جامعة الدول العربية تجاه سوريا.

في الحدث

■ حازم مبيضين

أزمة برسم التدويل

بعد تجاهل دمشق لأكثر من مهلة منحتها إياها الجامعة العربية، لتوقيع بروتوكول يحدد طبيعة مهمة المراقبين العرب للأوضاع المتأزمة في سوريا، دخلت الأزمة السورية المستمرة منذ ثمانية أشهر منعطفاً جديداً وحاداً، تمثل في حزمة توصيات وضعها وزراء الاقتصاد والمال، ينتظر أن يكون المجلس الوزاري العربي أقرها أمس الأحد، وهي تشمل مروحة من العقوبات الاقتصادية، من بينها منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين إلى الدول العربية، وتجميد الأرصدة المالية لحكومتها، ووقف رحلات الطيران إليها، وعدم التعامل مع بنكها المركزي، وقف المبادلات التجارية الحكومية، ووقف التعاملات المالية مع دمشق ومراقبة الحوالات المصرفية، وتجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.
العقوبات العربية تأتي بعد أن فرضت الدول الغربية حزمة مشابهة على النظام السوري، أدت إلى أزمة اقتصادية بدأت المعاناة منها تظهر على السطح، ويأتي القرار العربي لمفاقمة الوضع إلى درجة عدم الاحتمال، وليس مجدياً على أرض الواقع أن ينبري محللون اقتصاديون يستضيفهم الإعلام السوري، إلى التقليل من تأثير تلك العقوبات، فالدولة السورية لا تستطيع العيش في جزيرة منعزلة عن العالم، ومثل هذه العقوبات كانت بداية الطريق لإطاحة نظام صدام حسين، كما أنها قد تدفع ببعض المتضررين منها إلى صفوف المناوئين لحكم البعث، بعد أن ظلوا في صفوف النظام الذي كان يرعى مصالحهم الاقتصادية.
وفي الجانب الآخر، كانت الجامعة العربية طلبت من أمين عام الأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم جهودها في تسوية الوضع المتأزم في سوريا، وهو ما اعتبرته دمشق موافقة ضمنية على تدويل الأزمة، ووصفته بأنه تدخل في شؤونها الداخلية، وتجاهل وزير خارجيتها أن مواقف حكومته هي التي دفعت الجامعة إلى هذا الخيار، الذي تعارضه بعض الدول العربية، ليس حباً في النظام السوري، وإنما دفاع عن مصالحها، ويعني ذلك فعلياً أن الباب بات مفتوحاً لتدخل الأمم المتحدة، وبالتالي مجلس الأمن الدولي، بعد خروج المحاولات العربية من حيز التنفيذ.
نعرف أن الأمور ما تزال تحت السيطرة، غير أننا نعرف أيضاً أن سوريا لا يمكن أن تستمر على هذا الحال إلى غير نهاية، كما أن على دمشق إدراك أن الموقف العربي ليس نسخة عن الموقف الغربي غير الموحد، فهناك دول عربية مستعدة للاستمرار في دعم المحتجين السوريين، الذين تواصل دمشق جهودها لشق صفوفهم، ونذر الحرب الأهلية تدق الأبواب، وإذا كنا نخشى نتائج أي احتكاك بين مكونات الشعب السوري، فلأن بعض ضعاف النفوس، يتطلعون للانتقام من الطائفة العلوية الكريمة، التي لابد من التذكير بأنها أنجبت سوريين، سيظلون أعلاماً في السياسة والعسكرية والعلوم والآداب، وليس المجال هنا لذكر الأسماء، لكن هؤلاء ظلوا دائماً سوريين قبل أن يكونوا شيئاً آخر، في حين أن النظام لا يعتمد على هذه الطائفة للاستمرار، وهو بالفعل يمتلك مروحة واسعة من أطياف المجتمع السوري كافة تدعمه وتشد أزره.
التدخل الدولي بشكل أو بآخر على الأبواب التي انفتحت على مصاريعها ولا نملك غير القول حمى الله سوريا والسوريين.

مسؤول إيراني يهدّد باستهداف الدرع الصاروخي في تركيا

□ **طهران / أ.ف.ب**

هدد مسؤول عسكري إيراني باستهداف منشآت الدرع الصاروخي التابعة لحلف شمال الأطلسي في تركيا ردا على أي عمل عسكري ضد إيران، يعد هذا تصعيدا ملحوظا للهجة الخطاب الإيراني الموجه لتركيا في حين تشهد العلاقات بين البلدين توترا.
ونسبت وكالة (مهر) شبه الرسمية لرئيس سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني أمير علي حاجي زاده قوله "نحن مستعدون لمهاجمة الدرع الصاروخي التابع للناتو في تركيا إذا واجهنا تهديدا".
يذكر أن القوات التي يقودها حاجي زاده تتولى أنظمة الصواريخ التابعة للحرس الثوري.
وكانت إيران قد عبرت عن عدم رضاها عن موافقة تركيا على نصب أنظمة إنذار مبكر ضمن منظومة الدرع الصاروخي.
واعتبرت طهران ذلك وسيلة لحماية إسرائيل من أي هجوم مضاد قد تقوم به إيران إذا استهدفت إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية.
وقال مسؤولون إيرانيون مرارا إنه في حال تعرضت بلادهم لهجمات فان قواتها المسلحة سترد عبر إطلاق صواريخ على إسرائيل.
لكن هذه المرة الأولى تتحدث قيادة الحرس الثوري الإيراني عن إمكان استهداف تركيا.
وجاء ذلك بعد أن أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الأخير عن قلقها حيال البعد العسكري للبرنامج النووي الإيراني.
وبعدها تحدث مسؤولون إسرائيليون عن إمكان توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.
وقد شهدت العلاقات التركية الإيرانية توترا خلال السنة الحالية بسبب نظام الدرع الصاروخي والانتقادات التي وجهتها تركيا لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.
ويرى محللون في ذلك شكلا من التنافس بين تركيا وإيران على النفوذ في المنطقة في عصر الثورات العربية.
وقد اتهم المستشار العسكري للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالسعي لإرضاء واشنطن في سياسته الخارجية.

الانتخابات الرئاسيّة اليمنية في ٢١ شباط المقبل

يمنيون رافضون لمنح صالح حصانة ضمن المبادرة الخليجية... أ.ف.ب

□ **صنعاء / رويترز**

دعا نائب الرئيس اليمني يوم السبت الى إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢١ فبراير/ شباط بموجب اتفاق يهدف الى انهاء أشهر من الاحتجاجات ضد الرئيس علي عبد الله صالح والتي دفعت البلاد الى شفا حرب اهلية. وإذا سار الاتفاق حسب الخطة فسوف يصبح صالح رابع حاكم عربي تسقطه الاحتجاجات الشعبية التي أعادت تشكيل الخريطة السياسية في الشرق الاوسط.
وعاد صالح الى اليمن امس الاول السبت بعد التوقيع على الاتفاق مع المعارضة في الرياض يوم الأربعاء الماضي والذي نقل بموجبه صلاحياته الى نائبه عبد ربه منصور هادي بعد ٣٣ عاما في السلطة وعشرة شهور من الاحتجاجات.
وقال هادي في مرسوم نشرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) انه يدعو "المواطنين المسجلين في جداول الناخبين وكل من بلغ السن القانونية بموجب وثيقة رسمية تؤكد ذلك للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس للجمهورية ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٢ م."
أضاف المرسوم "تجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة في ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحاليين." وعانى اليمن الاضطرابات خلال حكم صالح بسبب الصراع السياسي الذي اطلق العنان للمتمردين الشماليين والانفصاليين الجنوبيين وتنظيم القاعدة.
ووفقا للاتفاق الذي وقعه مع المعارضة اليمنية في احتفال استضافه العاهل السعودي الملك عبد الله في العاصمة السعودية الرياض يحصل صالح على الحصانة من المحاكمة ويحتفظ بلقبه كرئيس للبلاد حتى انتخاب الرئيس الجديد.
وكلف هادي بالدعوة الى انتخابات رئاسية مبكرة خلال ثلاثة اشهر وتشكيل حكومة جديدة مع المعارضة.

البرادعي يبدي استعداده لرئاسة حكومة إنقاذ

القاهرة/CNN

أبدى المرشح المحتمل في الانتخابات الرئاسة في مصر، محمد البرادعي، استعداده لرئاسة حكومة إنقاذ وطني والتخلي عن الترشح لرئاسة الجمهورية، وسط احتجاجات عنيفة تطالب المجلس العسكري تسليم الحكم فوراً إلى سلطة مدنية.
وأكد البرادعي، وفق ما نقل موقع أخبار مصر الرسمي: "استعداده للاستجابة لطلب شباب الثورة وقوى الثورة المجتمعة في ميادين مصر والقوى السياسية والاضطلاع بمسؤولية تشكيل حكومة إنقاذ وطني تمثل القوى الوطنية كافة ، على أن تكون لهذه الحكومة الصلاحيات الكاملة لإدارة المرحلة الانتقالية واستعادة الأمن وإحياء الاقتصاد وتحقيق أهداف الثورة المصرية."
وذكر المكتب الإعلامي للبرادعي أنه أوضح عقب اجتماعه، مساء اول من امس السبت، بعدد من ممثلي ائتلافات شباب الثورة وحركة ٦ أبريل والقوى والأحزاب السياسية إنه إذا ما طلب منه تشكيل مثل هذه الحكومة رسميا فإنه على استعداد للتنازل عن فكرة الترشح للرئاسة، على ما أورد المصدر.
وأضاف أنه "إذا ما طلب منه تشكيل مثل هذه الحكومة رسميا فإنه على استعداد للتنازل عن فكرة الترشح للرئاسة وذلك لتوفير الثقة والحياد الكامل في قيادته للمرحلة الانتقالية."
والتقى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق السبت، بالمشير حسين طنطاوي، القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد منذ الإطاحة بالرئيس السابق، حسني مبارك، في فبراير/ شباط الماضي.
وكانت مجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية والحركات الشبابية المشاركة في تظاهرات ميدان التحرير قد اقترحت الجمعة أن يتولى البرادعي رئاسة حكومة إنقاذ وطني كمخرج للأزمة السياسية الأعنف التي تجتاح مصر منذ تولي المجلس العسكري السلطة عقب الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير/ شباط الماضي.